



منظور سياسة الأمن القومي

الجزائر



مركز المراقبة الديمقراطية للقوات
المسلحة في جنيف

شرط عدم المسؤولية

تعد هذه الوثيقة مساهمة للمناقشات في مؤتمر " إدراج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غربي أفريقيا " ، تم التنسيق بالتعاون مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية و مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة - جنيف (ويقام هذا المؤتمر يومي ٢٣ و ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ في مدينة الرباط، المغرب).

وليس على منظمي المؤتمر مسؤولية فيما يخص المعلومات ووجهات النظر المقدمة في هذه الوثيقة. وليس بمقدر منظمي المؤتمر ضمان صحة أو صدق محتوى هذه الوثيقة.

الجزائر

ملامح عن الدولة

جمهورية	نمط الحكم
٣٤١٧٨١٨٨ نسمة (حسب تعداد يوليو ٢٠١٠)	السكان:
٢,٠٠٠٧١٠٠ دولار لكل نسمة (تقديرات عام ٢٠٠٩)	إجمالي الناتج المحلي:
٢٢٨١٧٤١ كيلومتر مربع	المساحة:
عرب - بربر ٩٩٪، أوروبيون > ١٪	الجماعات العرقية
مسلمون سنيون ٩٩٪ (الديانة الرسمية للدولة)، مسيحيون ويهود ١٪	الديانات
٠,٧٥٤ المرتبة ١٠٤ على ١٨٢ دولة (عام ٢٠٠٧)	مؤشر التنمية البشرية و المرتبة
١,١٥ - (٢٠٠٨) يشير سلم القياس أن الرقم ٢,٥ إلى ٢,٥، والرقم ٢,٥ هو أفضل درجة.	مؤشر الحكم: الاستقرار السياسي وغياب العنف

(المصدر: كتاب حقائق عن العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
البنك الدولي)



مقدمة

وهكذا، بدأت مسيرة طموحة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في عهد نظام الرئيس هواري بومدين، وبصفة خاصة في مجالات التعليم (من أجل مكافحة نسبة الأمية المرتفعة بعد الاستقلال) والصحة والإسكان ونظم الري، الخ.

وترتكز الاستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي للجمهورية الجزائرية على مبدأ حماية المواطنين وممتلكاتهم وحفظ الاستقلال والسيادة الوطنية والدفاع عن وحدة وسلامة أراضي الدولة. وبالإضافة لذلك، تنص الاستراتيجية على تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعدم الاعتداء على سيادة وحرية الأمم الأخرى عن طريق اللجوء للحرب.

ولقد زعزت القلاقل التي وقعت عام ١٩٩٠ دولة الجزائر. وتم الدفع بمبادرتين لإعادة السلام والاستقرار إلى البلاد. تم استبدال سياسة الأمن الشامل بقانون عن الوثام المدني الذي تم إقراره في استفتاء سبتمبر ١٩٩٩، وميثاق السلام والمصالحة الوطنية الذي تم إقراره أيضا بموجب استفتاء سبتمبر ٢٠٠٥، وهكذا وضع المئات من الإرهابيين أسلحتهم.

يعد الأمن القومي من اختصاص السلطة. يحدد الدستور أن المجلس العالي للأمن القومي، برئاسة رئيس الدولة، هو الذي يبدي رأيه في كل المسائل المتعلقة بالأمن القومي. وعلاوة على ذلك، يشارك المجلس العالي للأمن القومي في القرارات المتعلقة بإعلان حالة الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ. ولدى المجلس العالي للأمن القومي امتيازات أخرى، خاصة قبل إعلان الحرب. وبعد الاستقلال عام ١٩٦٢، جعلت الحكومة القائمة من الدفاع عن النظام السياسي المتوارث من حرب التحرير ومن الحدود وكذلك من السيادة الوطنية ركائز سياسة الدفاع القومي. وهذا ما يفسر الدور الأساسي الذي تلعبه القوات المسلحة. وبالنظر للاضطرابات التي وقعت في البلد إبان الفترة الاستعمارية وحرب التحرير، حرصت الدولة على أن تأخذ في الاعتبار وأن تجد تعويضات للتضحيات المريرة التي قدمها السكان بسبب وحشية النظام الاستعماري. ويفسر هذا بشكل كبير رغبة السلطات السياسية في مساعدة الطبقات الفقيرة التقليدية وبصفة خاصة الفلاحين من خلال سياسة تنموية

- يوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب غلق المجال السياسي، مما يؤخر الانتقال الديمقراطي على بعض المستويات. وبرغم التقدم فإن الصحافة المحلية مازالت تتعرض للضغوط، على سبيل المثال هناك بعض القضايا المرفوعة على الصحفيين.

على المستوى الاجتماعي الاقتصادي:

- اقتصاد يرتكز بشكل أساسي على تصدير المحروقات، أي ما يمثل ٩٦٪ من إيرادات الدولة ويمتص جزء كبير من الميزانيات المخصصة للاستثمار. النقاش العام حول ما بعد البترول ليس قائما حتى وأن كانت العديد من شخصيات المجتمع المدني قد نبهت السلطات بالنتائج الضارة لمثل هذا الوضع على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.
- حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي: مستوى معيشة السكان يتدهور، خاصة بسبب المرتبات المنخفضة جدا ونسبة البطالة المرتفعة خاصة بين الشباب والخريجين بشكل خاص. تساهم نسبة البطالة المرتفعة في دفع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية والمشاركة في الاقتصاد غير الرسمي للبلاد أو إدماج بعض الجماعات المسلحة المعارضة للدولة. ولقد ظهرت ظاهرة أخرى: الانتحار بين الشباب، والذي يمكن تفسيره بسبب عدم وجود فرص عمل. ومن الملائم أن نذكر هنا أيضا أن العامل السكاني يكتسب بعض الأهمية: بالإضافة إلى نسبة المواليد المنخفضة، فإن البلاد ستشهد خلال الثلاثة عقود القادمة بداية الشيخوخة في السكان. ضعف واضح للقطاع الخاص، مما يفسر، من بين عدة أمور أخرى، ضعف نسبة الاستثمار الخاص في الجزائر. وتتولى الدولة الاستثمار خاصة في مجال البنية التحتية.
- النظام الصحي في البلاد هو بالفعل منهار وسوق بعض أنواع الأدوية يشهد نقص دائم. تؤثر هذه العوامل في جودة الرعاية المقدمة في البلاد ويسوء الموقف فيما يخص علاج بعض الأمراض المستعصية. والدولة غير قادرة على توفير الرعاية الصحية العامة المناسبة. ليس بمقدور القطاع الخاص أن يعالج هذا الموقف فالعيادات الخاصة ليست في حال أحسن من العيادات الحكومية.
- النظام التعليمي، سواء في مرحلة التعليم الابتدائي أو الثانوي وأيضا في الجامعات يواجه أزمة ولم يعد يوفر الإعداد المناسب للتلاميذ والطلاب، وهم نخبة البلد في المستقبل. تتابع الإصلاحات لكن انخفاض المستوى مازال مستمرا، كمية (استيعاب أعداد الطلاب

وفي أيامنا الحالية، تجتهد السلطات لتشييد دولة القانون من أجل منع ظهور جماعات أصولية قادرة على زعزعة استقرار الدولة والمجتمع كما كان الحال في أعوام التسعينيات من القرن الماضي.

المصالح

تشمل المصالح القومية للجمهورية الجزائرية:

- تحسين الحكم على المستويات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تأصيل الديمقراطية وتدعيم دولة سيادة القانون.
- المنع والتقليل من الصراعات الداخلية، خاصة من خلال سياسة الوفاق الوطني وكذلك أيضا تنمية الحقوق الثقافية لشعب البربر.
- تدعيم الديمقراطية الدستورية من خلال انتخابات حرة وشفافة.
- الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك تنمية وحماية حقوق المرأة.
- تنمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.
- حماية استقلال القضاء.
- مكافحة الفساد.
- التكامل الإقليمي.
- حماية البيئة ووقف التصحر وتدعيم التنمية المستدامة وبصفة خاصة الموارد المائية.
- تدعيم الاستثمار الوطني والأجنبي.

التحديات

تواجه الجزائر العديد من المخاطر (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) على المستويات القومية والإقليمية والدولية:

على المستوى السياسي:

- مازالت تحكم الجزائر حالة الطوارئ المعلنة منذ فبراير ١٩٩٢. ولهذا الوضع عواقب على الحياة السياسية الوطنية خاصة على مستوى نشاط أحزاب المعارضة.

في التعليم وعدد المدارس) يشغل أهمية عن جودة التعليم.

هذه التهديدات لها بالتأكيد تأثيرات إقليمية / دولية تزيد من تأثير البلاد.

• فيما يخص الأمن الاقتصادي، فإن الاعتماد على المحروقات يتضمن تبعية لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولي. ويشكل هذا الاعتماد تعرض البنية لمخاطر وتهديد دائم للاقتصاد الجزائري. وتساهم دخول المحروقات بشكل مباشر في إبقاء وضع اقتصادي صعب، حيث أن السلطات في البلاد مطالبة بزيادة النفقات العامة. وبالإضافة لذلك، فبسبب عدم وجود سياسة زراعية فعالة، تستمر الدولة في استيراد المنتجات الزراعية مما قد يهدد الأمن الغذائي للبلاد.

• وجود نوع من عدم الثقة الدائم بين المغاربة ويضاف لها النزاع على الصحراء الغربية وآثارها على العلاقات بين الأقاليم. مما يمنع الاندماج المغربي الحقيقي هكذا هو اعتماد الاقتصاديات المحلية على الخارج وبصفة خاصة تجاه الاتحاد الأوروبي. وانعدام الثقة هذا بين الولايات المغربية ينطوي أيضا على سباق نحو التسلح على حساب التنمية الاقتصادية.

• عدم الاستقرار السياسي في منطقة الساحل المجاورة، وقيام جماعات إرهابية في المنطقة مستفيدة من عجز الولايات الساحلية على التحكم في أراضيها لها تأثير بل وجود أجنبي على حدود الجزائر، مما لا يخدم أمنها لا سيما وأن التهديد الإرهابي يحركه كل الفاعلين الموجودين المحليين والدوليين. تُعارض الجزائر تدخل القوى الأجنبية لكنها لا تصل لذلك بسبب ضعف الولايات المجاورة التي تخضع لتأثير القوة الاستعمارية القديمة وهي فرنسا.

• تسبب أيضا زيادة ظاهرة الهجرة الخفية في الصحراء الغربية مشاكل أمنية واجتماعية اقتصادية. ترصد الجزائر موارد هامة لمكافحة هذه الظاهرة بينما يمكن استخدام هذه الموارد في مشاريعها الاقتصادية. بدأ وجود المهاجرين الأفارقة يسبب بعض المشاكل الاجتماعية (العلاقات مع السكان المحليين والبطالة والتهريب، الخ) ويعرض البلد لضغوط خارجية من أجل مراقبة حدودها بشكل أفضل. العديد من المهاجرين غير الشرعيين من جنوب الصحراء الغربية ينتهي بهم المطاف إلى الإقامة في جنوب الجزائر ويعملون في كل أنواع التهريب بل وحتى البغاء.

• والتهديدات البيئية في الجزائر حقيقية خاصة التصحر. بالرغم من الموارد المعقولة التي تخصصها الدولة للحصول على المياه (بناء السدود الجديدة) لكن الموقف يظل صعبا ويتزايد استهلاك المياه وسقوط المطر غير منتظم.

السياسات العامة

• أصدرت الجزائر عام ٢٠٠٩ قانون الثروة التكميلية الذي يجبر المستثمرين الأجانب على إشراك شركاء جزائريين بما يزيد عن نسبة ٥١٪ وذلك من أجل حماية مصالحها القومية الاقتصادية. لا يبدو أن هذا الإجراء، الذي لاقى نقدا كبيرا، قد أقصى بعض الشركاء الاقتصاديين عن الاستثمار في الجزائر.

أدوات التنفيذ

• بالنظر لحجم ظاهرة الفساد، فقد وضعت السلطات قوانين بهدف مكافحة زيادة هذه الظاهرة، مما يمثل تهديدا حقيقيا على المصالح الوطنية. وهكذا فإن العديد من القضايا قد تم الفصل فيها في إطار تطبيق القانون رقم ٦-١ الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ والمتعلق بمنع ومكافحة الفساد. وقامت الجزائر عام ٢٠٠٦ بالتصديق على اتفاقيات دولية متعلقة بمنع ومكافحة الفساد، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الإفريقي بمنع ومكافحة الفساد.

• وأنشئت الجزائر أيضا الهيئة القومية لمنع ومكافحة الفساد التي ستعمل قريبا.

• وفي عام ٢٠٠٨، تم إقرار قانون يجرم " الخروج غير الشرعي من البلاد"، أو بعبارة أخرى الهجرة السرية. والخروج السري من البلد، خاصة عن طريق البحر، يعاقب عليه بعقوبة قد تصل إلى السجن لمدة ستة أشهر.

• وفي عام ٢٠٠٩، تفاوضت الجزائر على شراء قطع بحرية من أجل مراقبة سواحلها بشكل أفضل..

المصادر

- دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ والذي تمت مراجعته في نوفمبر ٢٠٠٨.
- تقرير عن تطبيق برنامج العمل الوطني فيما يخص الحكم.